

تعقيب على ورقة الأستاذ محمد بن سعود الدليمي نظرة على قطاع النفط الخام في قطر**

عيسى بن شاهين الغانم

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخ المهندس القدير محمد الدليمي على هذه الورقة القيمة التي زخرت بالمعلومات المفيدة عن قطاع النفط وعلى الجهد الكبير الذي بذل في إعدادها، كما أكد على اتفائي معه في جوهر ما ذهب إليه، ويشرفني في هذا التعقيب أن أضيف بعض الإيضاحات التي أتناول فيها بعض ما ورد في هذه الورقة القيمة. الشكر موصول أيضا إلى سعادة الأخ الدكتور علي بن خليفة الكواري على طلبه مني التعقيب على هذه الورقة.

إن جوهر ما هو متفق عليه، وهو ما شدد عليه المحاضر، بأن حجم ووتيرة الزيادة الهائلة في حجم الإنتاج وما يرتبط به من أنشطة وأثار (بما فيها الآثار البيئية) هو أمر مقلق خاصة إذا تناولناه في إطار مدى الحاجة الحقيقية للإيرادات المطلوبة لتلبية متطلبات النمو الاقتصادي "الطبيعي" وحاجات التنمية التي تناسب حجم السكان المواطنين، إضافة إلى عامل عدم وجود ضمانات للاستخدام الرشيد لهذه الإيرادات.

هناك جانب تنظيمي مهم، يجب التنبيه إليه وهو أن دمج دور "منظم قطاع النفط" مع "مشغل قطاع النفط" في قطر للبترول، هو أمر يحمل في طياته كثير من المخاطر حتى وإن خلصت النوايا، هذا الجانب يصبح أكثر خطورة في ظل عدم توفر رقابة شعبية فاعله. وفي واقع الأمر حتى في ظل توفر رقابة دستورية فاعله فإن أي مجلس رقابي وتشريعي سيكون في الغالب بحاجة إلى مسائلة "حكومية" ممثلة "بوزراء" منظمين للقطاعات المختلفة لا مدراء مشغلين أو رؤساء شركات وطنية (إلا في حالات استثنائية بالطبع). لقد تم في العام ١٩٨٨ إلغاء صلاحيات وزراء المالية والبتترول الخاصة برعاية المصلحة العامة في قطاع النفط، وتم ضم تلك الصلاحيات إلى قطر للبترول لتأخذ دور "المنظم لقطاع البترول" إضافة إلى دورها "كمشغل" رئيسي. وفي واقع الأمر فإن قطر للبترول قد قامت بمجهود جبار وعملا حريا عاليا تشكر عليه

**قدمت الورقة وتم التعقيب عليها في لقاء الاثنين (١٦) لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ أنظر الرابط التالي

http://www.dr-alkuwari.net/sites/akak/files/qa_petrol.pdf

لتولي تلك المسؤوليات الإضافية، وهو أمر سنوضحه لاحقاً، ولكن لا يفترض بأن يكون هذا هو الوضع الدائم والطبيعي، بل المؤقت والعابر.

وفي واقع الأمر فإن "الإستراتيجية التنموية لدولة قطر"، قد نبهت إلى ضرورة الفصل بين المنظم والمشغل كأحد العناصر المهمة للحكومة الرشيدة في القطاعات المختلفة في الدولة، وهي من الايجابيات التي تحسب لها، ولكن من غير الواضح ما هي الخطوات العملية التي ستتم في هذا الشأن.

توضيح لبعض الجوانب الفنية:

١. الرقابة الفنية على الحقول:

تجزم الورقة بأن هناك ضعف أو غياب للرقابة الفنية على مستوى الإنتاج من حقول النفط. واقع الأمر هو أن الهيكل التنظيمي في قطر للبترول يشمل إدارات فنية متخصصة وفاعلة في الرقابة على وضع مكامن النفط ومستوى الإنتاج الواجب عدم تجاوزه من كل حقل (ومن كل طبقة جيولوجية) سواء كانت تلك الحقول تدار من قبل قطر للبترول أو شركات أجنبية. عليه من المهم التمييز بين "مدى الحاجة إلى حجم معين من الإنتاج" وهو أمر يخضع للجدل كما ذكرنا في المقدمة وبين "صحة إدارة المكامن" وهو أمر فني بحت لا يمكن الجزم فيه إلا من خلال معلومات محدثة بشكل دائم ومتوفرة لدى الجهاز الفني الموكل إليه هذه المهمة في قطر للبترول، وهو لاشك يقوم بعمل حرفي في هذا المجال.

٢. اتفاقيات مشاركة الإنتاج مع الشركات الأجنبية

هذا هو الاسم الدارج لهذه الاتفاقيات بنوعها سواء "استكشاف" ومن ثم تطوير الحقل أو "تطوير" حقل مكتشف سلفاً، وتسمى مجازاً اتفاقيات مشاركة إنتاج، ولكنها في الواقع ليست مشاركة في الإنتاج بل في "الأرباح" وذلك من خلال اقتسام "صافي القيمة الحالية" لتطوير الحقل حسب عمر الاتفاقية، أن الفارق بين اقتسام الإنتاج واقتسام الأرباح هائل ويجب التنبه له وإلا وقع الالتباس الحاصل في الورقة. هنا يجب التوضيح بأن قطر للبترول قد قامت بنجاح بهيكل هذه الاتفاقيات بهدف حصول دولة قطر على معظم صافي القيمة الحالية الناتجة عن هذه الاتفاقيات، وهو أمر يحسب لقطر للبترول. أما مدى الحاجة إلى هذا النوع من الاتفاقيات فهو أمر تحكمه العديد من الاعتبارات الفنية والمالية في الأساس، عليه لا يمكن الحكم عليها بشكل من العمومية بأنها ضارة وسلبية، بل يجب تحليل تفاصيل كل اتفاقية ضمن الظروف التي تمت بها والنتائج المتمخضة عنها. إن أحد العناصر المهمة في نجاح هذا النوع من الاتفاقيات هو توفر الرقابة على المصروفات الرأسمالية والتشغيلية للمقاوول حتى لا يقوم بالمبالغة فيها، ولدى قطر للبترول أدوات رقابة كافية في هذه المجال.

لقد قدمت ورقة الأستاذ المهندس محمد أطروحة مهمة وهي بأن قطر للبترول لديها من الخبرات المحلية ما يكفي وهي بالتالي ليست بحاجة إلى الشركات الأجنبية، وهي أطروحة في الواقع بحاجة إلى بحث مستقل. ولكن يمكن القول هنا على عجاله بان إمكانية الشركة الوطنية (قطر للبترول) على القيام بجميع الأنشطة من عدمها يرتبط بعوامل متعددة منها حجم هذا النشاط ووتيرة التوسع به. ففي ظل التوسع الأفقي والعمودي الهائل الذي كان يتوقع من هذا القطاع وفي ظل الموارد البشرية والمعرفية (المعرفية في جميع الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز والمتفرعة منها وليس في هندسة المكامن على سبيل المثال) لا يوجد هناك بديل عن الاستعانة بالشركات مع الشركات الأجنبية. فقطاع البترول كباقي القطاعات يجب أن يُحدد ما هو المطلوب منه. فعلي سبيل المثال إن كان يطلب من قطاع الرياضة الفوز بكأس العالم في ظل الإمكانيات "المحلية"

المتاحة لهذا القطاع فلا بد له بأن يستعين بالتجنيس واستجلاب الخبرات العالمية. الخ مما نشاهده حولنا. أما إن كان هدف القطاع الرياضي على سبيل المثال هو صحة المجتمع والترفيه اعتمادا على القدرات المحلية ولخدمة المجتمع المحلي غدت متطلبات هذه القطاع مختلفة عما نلاحظه الآن.

٣. ما هو مطلوب من قطاع البترول ومن باقي القطاعات لايجب ان يحدده "مشغلي" القطاع نفسه ولكن يجب ان يحدده "المنظم" الخاضع للرقابة الدستورية، إضافة الى المخطط على المستوى الوطني - أي واضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية.

٤. في حال ارتفاع الأسعار:

يرى الكاتب بأنه "يجب أن تتمتع العقود بمقدار جيد من بعد النظر لاستباق التطورات المستقبلية حتى تتمكن من إبرام أفضل الصفقات خصوصا عندما تقفز أسعار النفط والغاز من حين لآخر". هذا في الواقع مأخوذ في الاعتبار في مثل هذه الاتفاقيات كونها تقاسم إرباح حسب ما ذكرناه سابقا وليس تقاسم إنتاج، أي في حالة ارتفاع الأسعار تذهب معظم الزيادة للدولة بهدف حصول الدولة على معظم "صافي القيمة الحالية".

٥. اتفاقيات الخدمات:

طرحنا الورقة فرضية مفادها بأن على دولة قطر اللجوء إلى "اتفاقيات الخدمات" بدلا من اتفاقيات المشاركة في الإنتاج وذلك كون "ما يميز عقد الخدمة عن عقود تقاسم الإنتاج المعمول بها في قطر هو عدم تمكن الشركة العاملة من حجز احتياطي او جزء من احتياطي الحقل وهو تقيض ما تهدف اليه هذه الشركات وبهذا يبقى مخزون النفط في باطن الارض ملكا للحكومة وهذا يحمل قيمة عالية بالنسبة لها".

في واقع الأمر بأن قطر للبترول وجميع الشركات بما فيها الشركات العالمية الكبرى تستخدم اتفاقيات الخدمات، ولكن هذه الاتفاقيات تهدف إلى تقديم خدمات محددة محكومة بالمعرفة المتوفرة لدى مقدم الخدمة ولا توجد شركات خدمة لديها الاستعداد للاستثمار في استكشاف ذو مخاطر عالية أو لديها المعرفة الحصرية بمسلكيات المكامن المطورة في مختبرات شركات النفط العالمية من خلال أنشطة البحث والتطوير، وإلا لما استثمرت شركات النفط العالمية تلك المبالغ الطائلة على البحث والتطوير والاستثمار بحقوق الملكية. بالنسبة لقيام الشركات الأجنبية بحجز جزء من احتياطي الحقل، حسب ما ذكرت الورقة، فهي في الواقع عملية دفتريه بحتة لزيادة أصولها وأحيانا أسهمها في السوق، وهذا من الناحية العملية لا يؤثر على سيادة الدولة على مواردها والمنصوص عليه في الاتفاقيات، حيث تخضع قرارات الإنتاج بما فيها حصص الإنتاج لتوجيهات الدولة ممثلة في قطر للبترول (بما فيها قرارات أوبك حول سقف الإنتاج).

٦. حداثة البيانات:

شملت الورقة عدد كبير من البيانات والمعلومات القيمة، ولكن ينقصها التحديث، ويعذر الكاتب في

عدم تحديث بعض البيانات لعدم توفرها، ولكن معظم البيانات الغير محدثة في الورقة كان يمكن توفيرها من مصادر مختلفة.

٧. مستقبل الوقود الأحفوري

بما أن هذا الموضوع قد أثير في المحاضرة وجب التوضيح هنا بأن الوقود الأحفوري يشمل النفط والغاز الطبيعي والفحم، أما باقي مصادر الطاقة فتأتي في الأساس من الطاقة النووية والطاقة المتجددة (شمس، رياح.. الخ). معظم التنبؤات التي صدرت مؤخراً تتفق على أن الوقود الاحفوري سيشكل ما بين ٧٠% الى ٨٠% من الإمدادات بحلول عام ٢٠٣٠، تتراوح حصة النفط في إجمالي ميزان الطاقة، وليس الوقود الاحفوري فقط، بين ٢٤,٤% الى ٣٢% أما الغاز فتتراوح نسبته ما بين ١٨,٣% الى ٢٥% .

عليه فإن الفرضية بأن هناك تهديد وجودي لمستقبل الطلب على النفط والغاز قادم من مصادر الطاقة الأخرى هي فرضية غير دقيقة، حتى مع الأخذ في الاعتبار التطورات الحادثة في تقنيات إنتاج الغاز الرملي والنفط الرملي والنفط من البحار العميقة. أضف إلى ما تقدم بأن حاجات دولة قطر من الإيرادات المتأتية من تصدير المواد الهيدروكربونية يمكن تلبيتها بسهولة حتى في ظل تدنى أسعار تلك المواد وذلك بسبب انخفاض تكلفة الإنتاج وحجم الإنتاج الكبير خاصة إذا أخذ في الاعتبار الاحتياجات الحقيقية لنمو وتنمية رشيدة، وليس نمواً مبالغاً فيه.

ختاماً أتوجه مرة أخرى بالشكر الوافر إلى الأستاذ المهندس محمد بن سعود الدليمي على ورقته القيمة، آملاً أن يكون ما قدمته من تعقيب إضافة ايجابية إلى هذا البحث.

الدوحة ١٠-٦-٢٠١٢